موقف المعارضة السورية من معاهدة ١٩٣٦
دراسة وثائقية تحليلية

د. سعد مهدي جعفر(*)

مقدمة

تُعد مرحلة المعاهدة السورية – الفرنسية سنة ١٩٣٦ مرحلة متميزة في تاريخ الاحتلال الفرنسي في سورية، إذ كانت المعاهدة بمثابة اختبار رسمته فرنسا لتعرف مدى قدرة البلاد وإمكانيتها ومعرفة توجهاتها للمُطالبة بالسيادة والاستقلال. أثبتت المعاهدة أنَّ الوفد المفاوض السوري قد قدَّم التنازلات الكثيرة من مطالب الوحدة والسيادة والاستقلال، حتَّى تقاربوا إلى نقطة الالتقاء مع بعض التنازلات الجزئية التي قدَّمها المفاوض الفرنسي، الأمر الذي نتج عنها مواقف معارضة تباينت حسب مفاهيمها ومصالحها وتوجهاتها، سواءٌ أكان من الأفراد أم من الأحزاب للمُعاهدة وللكتلة الوطنية التي تبنَّت سياسة التعاهد مع فرنسا. وقد جاءت الدراسة على أربعة مباحث، هي:

أولاً: المعاهد الفرنسية – السورية ومصادقة البرلمان السوري عليها.

ثانياً: أسباب المواقف السورية المعارضة للمُعاهدة.

ثالثاً: اتجاهات ومواقف أحزاب المعارضة السورية تجاه المُعاهدة.

رابعاً: موقف فرنسا من المعارضة السورية للمُعاهدة.

المعاهدة السورية – الفرنسية سنة ١٩٣٦ ومصادقة البرلمان السوري عليها

شكَّلت تطورات الثورة الفلسطينية الكبرى (١٩٣٦ – ١٩٣٨) برئاسة مفتي القدس الحاج محمد أمين الحسيني[١] نقطة تحول واضحة في تاريخ الحركة الوطنية العربية عامة والسورية خاصة، فقد عقدت الأحزاب السورية في دمشق بتاريخ الثامن من كانون الثاني ١٩٣٦ اجتماعاً موسعاً أسفر عنه كتابة الميثاق الوطني الذي قدم إلى ديمارتيل

(*) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / دائرة البعثات والعلاقات الثقافية.
Saad69mahd@gamil.com

المندوب السامي الفرنسي[٢]، والذي جاء على نقاطٍ أبرزها هي[٣]:

(١) إعلان استقلال البلاد السورية الكبرى من كل سلطة أجنبية محتلة.

(٢) توحيد جميع الأراضي السورية بدولةٍ واحدة وتحت سيطرة حكومة مركزية.

(٣) رفض وعد بلفور ومقاومة فكرة الوطن القومي لليهود.

(٤) العمل على تحقيق وحدة البلاد العربية كافَّة.

(٥) ضمان تحقيق الحرية والمُساواة لأفراد الشعب على اختلاف ميولهم واتجاهاتهم.

(٦) تحقيق الأماني القومية بالوحدة السورية الشاملة.

ونتيجةً لرفض ديبارتيل لهذهِ المطالب، قام أبناء الشعب السوري بحركة مقاومة مدنية، بدأت بمقاطعة شركة التنوير الفرنسية، ثمَّ تطورت إلى إضرابٍ شامل في العاصمة دمشق وبعض المدن السورية الأخرى، واستمر لمدة شهرين، ولذا سُمي بـ(الإضراب الستيني)[٤]، عُطلت بهِ الأعمال وأُغلقت الأسواق في البلاد السورية، وقد نتج عنه إجبار ديبارتيل بالعفو عن المُبعدين من الوطنيين السوريين، وإعادة الحياة السياسية إلى البلاد، والاتفاق مع الوطنيين السوريين بالموافقة على مطالبهم وإرسالهم الوفد السوري إلى باريس للتفاوض لإحلال معاهدة تحالف محل الانتداب الفرنسي على سورية[٥].

وهكذا وجدت الحكومة الفرنسية أنْ لا بديل أمامها إزاء حالة إصرار وتماسك الشعب السوري على تحقيق مطالبهِ بالحرية والاستقلال إلَّا بتعديل سياستها اتجاه النظر في المطالب السورية، وبذا أعلنت الحكومة الفرنسية إلى مندوبها السامي ديبارتيل أنْ لا يتأخر في عقد المعاهدة مع أية حكومة سورية تنال تأييد أغلبية الشعب السوري، الأمر الذي دفع بالأخير عن استعدادهِ للتفاهم مع الوطنيين السوريين على تعيين وفد منهم وسفره إلى باريس للتفاوض مع الحكومة الفرنسية لعقد معاهدة تضمن حقوق الطرفين، وقد أبدى أعضاء الكتلة الوطنية نيابةً عن السوريين عن الرغبة في عقد معاهدة مع فرنسا، وقبولهم ما عرضه عليهم المفوض السامي ديبارتيل[٦].

وبناءً على ذلك، فقد عقدت الكتلة الوطنية اجتماعاتٍ عديدة لاختيار أسماء الوفد المفاوض وتحديد مهامهم، وقد تمَّ الاتفاق على: هاشم الاتاسي رئيس الكتلة بترؤس الوفد الذي سيقوم بمهمة المفاوضة في باريس، وأنْ يكون معه فارس الخوري، وجميل مردم، وسعد الله الجابري، والضابط المتقاعد أحمد اللحام خبير عسكري، ونعيم الأنطاكي سكرتيراً للوفد، كما ضمَّ الوفد اثنين من أعضاء حكومة عطا الأيوبي، وهما ادمون حمصي وزير المالية، والأمير مصطفى الشهابي وزير المعارف، وقد أصدر رئيس الجمهورية محمد علي العابد المراسيم الخاصة بتشكيل الوفد[٧].

وقد أشار الباحث (عبد الرحمن الكيالي) على أنَّ مهام الوفد المفاوض قد حدِّدت بالمطالب التالية[٨]:

(١) إلغاء نظام الانتداب الفرنسي وإعلان استقلال سورية.

(٢) إعادة الحياة الدستورية للبلاد.

(٣) الاعتراف بوحدة البلاد السورية الطبيعية.

وكانت الحكومة الفرنسية قد حدَّدت يوم الحادي والعشرين من آذار ١٩٣٦ موعداً لسفر الوفد السوري إلى باريس، وكان المندوب السامي الفرنسي ديمارتيل قد سبق الوفد إلى باريس؛ وذلك ليقوم بدور الممهد بين الوفد والحكومة الفرنسية للوصول إلى النتيجة المتوخاة وهي عقد المعاهدة[٩].

ويُشير وزير العدل السابق (١٩٤٣-١٩٤٥)، وأحد أعضاء الكتلة الوطنية (عبد الرحمن الكيالي)، على أنَّ رئيس الوفد هاشم الاتاسي قد صرَّح فور وصولهِ إلى باريس قائلاً: «إنَّ الوفد السوري لم يأتِ إلى هنا لقطع العلاقات مع فرنسا، بل جاء لوضع هذهِ العلاقات على أساسٍ متين وتسجيلها رسمياً باتفاق تحافظ عليه سورية»[١٠]. إنَّ إلقاء نظرة على أعضاء الوفد توضح أنهم أركان الكتلة الوطنية التي اتفقت مع الفرنسيين على عقد المعاهدة وتحديد مبادئها، وهم يمثلون الأغلبية الحزبية في سورية، وهذا ما أثار ارتياح الحكومة الفرنسية الذين رأوا ضرورة إلزام الأكثرية بمعاهدة تحقق مصالح فرنسا، وتضمن لها تحقيق ضمان ادعاءاتها تجاه الأقليات، كما نرى أنَّ الوفد ضمَّ عضوين مسيحيين، هما فارس الخوري وادمون حمص، ولعلَّ الكتلة الوطنية والحكومة السورية قصدتا بوجودهما ضمن الوفد لإثبات الوحدة الوطنية في مواجهة سياسة فرنسا الطائفية، كما أنَّ سكرتير الوفد والمستشار الحقوقي له كان مسيحياً أيضاً، فبذلك يكون عدد المسيحيين في الوفد (ثلاثة) من أصل (ثمانية) أعضاء، وهذا تأكيد من الأغلبية السورية حرصهم على وحدة البلاد السورية ونفي تُهم الطائفية في بناء الدولة السورية[١١].

أمَّا الوفد الفرنسي المفاوض فقد تشكَّل برئاسة وزير الخارجية الفرنسي فلاندان (Flandin)، وعضوية المفوض السامي ديمارتيل، ورئيس المكتب السياسي بالمفوضية كيفر (Kiffer)، ومندوب فرنسا في منظَّمة عصبة الأمم روبيردي كيه (Ropert de Caix) والذي كان سكرتيراً سابقاً في المفوضية في عهد الجنرال غورو (Gouraud)، ومدير عام الشؤون الأجنبية في وزارة الخارجية مسيو ليجه (Leger)، وكذلك مدير الشؤون الشرقية في وزارة الخارجية سان كنتان، وانضم إلى الوفد الفرنسي مسيو شوفنيل (Chauvel) مدير المكتب السياسي السابق بالمفوضية في بيروت ومندوب المفوض السامي في سورية سنة ١٩٢٥، كما انضم شيلفر (Schueffler) الحاكم الفرنسي لمنطقة اللاذقية[١٢].

وهكذا تشكَّل الوفد الفرنسي من ممثلين عن الحكومة الفرنسية ومن المختصين بالشؤون الخارجية عامة والشؤون السورية ولبنان خاصة، وكان لكل عضو من هذا الوفد مهامه المحدَّدة التي تضمن مصالح فرنسا العليا[١٣].

وكان وزير الخارجية الفرنسي قد صرَّح في الثالث من نيسان ١٩٣٦ بأنَّ الحكومة الفرنسية ستعمل على إلغاء الانتداب وإقامة معاهدة بدلاً عنه، وبعد توقيعها ستعمل حكومته على رفع طلب سورية للانضمام إلى منظَّمة عصبة الأمم وتحدد حقوق وامتيازات كل بلد فيها[١٤].

وفي الرابع من نيسان من العام نفسه بدأت المفاوضات بين الجانبين، حيث افتتحت الجلسة الأولى الرسمية، وجرى فيها بحث مستقبل الانتداب الفرنسي على سورية ومحتويات المعاهدة

وقضيـة الأجانـب والأقليات في سوريـة والوحدة السوريـة وأراضيهـا والقضية العسكريـة والقضية الجمركية[١٥].

(أ) القضية العسكرية

طالب الوفـد السوري بانسحـاب كامل الجيش الفرنسي مـن الأراضي السورية، وأن يُشكَّل جيش سـوري على غـرار الجيش العراقـي، إلَّا أنَّ الجانب الفرنـسي عـارض ذلـك وأصرَّ على بقـاء قسم من الجيـش الفرنسي على الحدود بذريعـة الدفاع عنها، ولكنـه تحـت ضغط الوفـد السوري سلمـوا أخيراً بحـق سورية في تشكيل جيش وطني، ولكن يقوده ضبـاط مـن الفرنسيين يتـم تعينهـم بالتشـاور بين الجانبين[١٦].

(ب) قضية الوحدة الوطنية

تمسَّـك الوفـد السـوري بـضرورة تحقيـق وحدة الأراضي السوريـة وذلـك بضـم منطقـة اللاذقيـة وجبـل الدروز إلى الحكومة المركزية في دمشق، على أن يؤسَّـس لها نظام خاص داخـل الكيان السوري المستقـل، وكذلك منـح سوريـة منفـذاً بحرياً على طرابلـس للاتصـال بالعـالم الخارجـي، وإعـادة الأراضي التـي ضمَّهـا الجنـرال الفرنـسي (غورو) سنة ١٩٢٠ إلى لبنان خلافاً لموافقة أهلها[١٧].

(ج) قضية الأقليات

أعلن الوفد السوري أنَّ الشعب السوري شعب واحـد تاريخياً، فلا أقليـة ولا أكثريـة في سورية بل الـكل سوريـون، وأنَّ الدستـور السـوري قد نصَّ بفقراتـه المتعددة على ضمان حقوق الأقليات جميعاً، فكان الرد الفرنسي أنَّ ما ورد في الدستور السوري مـن فقـرات قليلة جـداً، ولا بدَّ من إعطـاء حقوق وضمانـات وافيـة للأقليـات السوريـة، وتذرعـوا أنَّ ذلـك من متطلَّبـات منظَّمة عصبـة الأمم بمنح الـدول استقلالهـا، إذ قالـوا: «إننـا إذا تساهلنـا في هـذا الأمر فإنَّ جنيف لن تتساهـل معكم، ولا تقر الاتفـاق الـذي ستعقـده معكم؛ ولذلـك لا بدَّ من وضـع شروط صحيحـة في المعاهدة تضمن حقوق الأقليات وتحت الحماية الفرنسية»[١٨].

(د) قضية المحاكم القضائية

رأى الوفـد السـوري ضرورة إلغـاء المحاكـم الأجنبيـة التـي شكَّلهـا (غـورو) في سوريـة، وأن يُشـكَّل قضـاء مشـترك هـو المختـص بمحاكمـة الأجانـب، بعد إضافـة عدد من القُضـاة الأجانب للقُضـاة السوريـين، كـما هـو الشـأن في النظـام القضائـي في العراق، إلَّا أنَّ الجانب الفرنسي رفض ذلك مؤكداً تمسكه بنظام المحاكم الأجنبية[١٩].

(هـ) القضايا الجمركية(*)

وجـد الوفد السـوري ضرورة تحقيق الاستقلال الاقتصـادي وذلـك بإلغاء دائـرة المصالح المشتركة التي تسيطر عليها وتُديرها الجمارك الفرنسية، ورأوا ضرورة إعادة إدارة الجمارك من قبل السوريين، إلَّا أنَّ الفرنسيين عارضوا ذلك وأصروا على الاحتفاظ بالنظام الجمركي القديم[٢٠].

وبعـد خمسـة أشهـر مـن المفاوضـات المتقطعـة توصـل الطرفـان في التاسـع من أيلـول ١٩٣٦ إلى إقـرار صيغة المعاهدة التي حملت عنوان: (الصداقة والسلـم بين فرنسـا وسورية)، وقـد حددت مدتها بــ(١٥) سنـة عـلى أن يكـون لفرنسـا في سوريـة قاعدتـان جويتـان، وأنْ تقوم سوريـة بتقديم جميع

التسهيلات التي تلزم للقوات الفرنسية، وبالمقابل تقوم فرنسا بإبداء المساعدة لسورية عن طريق الخبراء بغية تدريب الجيش السوري، وأنْ يتشاور البلدان حول أي مسألة تتعلَّق بالسياسة الخارجية والتي من شأنها أنْ تمثل مصالح مشتركة، وأخيراً قبول سورية عضواً في عصبة الأمم وإعلان اتحاد منطقتي اللاذقية وجبل الدروز ضمن الكيان السوري المستقل[٢١].

وهكذا عُدَّت المعاهدة سارية المفعول منذ يوم توقيعها في التاسع من أيلول ١٩٣٦ في قصر الساعة الشهير بباريس[٢٢]، وفي الثالث عشر منه أذاعت الحكومة السورية بياناً حول توقيع الطرفين للمعاهدة معلنةً بذلك تحقيق أماني السوريين جميعاً في الحرية والاستقلال[٢٣].

وفي السابع والعشرين من كانون الأول سنة ١٩٣٦ صادق المجلس النيابي السوري على معاهدة الصداقة والتحالف بين سورية وفرنسا[٢٤]، وخرج السوريون إلى الشوارع للتعبير عن ابتهاجهم وسرورهم بإنهاء الانتداب الفرنسي على بلادهم[٢٥]، وقد أعلنت الكتلة الوطنية فرصتها بتوقيع المعاهدة وبنجاح وسياسة الكتلة الوطنية إزاءها، إذ اعتبرتها نصراً لها، وصرَّح قادة الكتلة: «إنَّ المعاهدة مرحلة إيجابية لا خطر على الأمة من اجتيازها بشرط أنْ تُعدل لمصلحة البلاد في القريب»، وأعلنوا أنهم قبلوا المعاهدة كحدٍ أدنى لمطالب الشعب المشروعة، وأنهم سيعملون جهدهم ليُعيدوا إلى الأمة السلطة التي سُلبت منها، والبلدان التي سُلخت عنها، حتَّى لا يُتهموا بالتفريط في الحقوق والنكث بالعهود التي قطعوها لها[٢٦].

وكان رئيس الوفد السوري المفاوض هاشم الاتاسي من أشد الشخصيات السورية المؤيدة للمعاهدة والمدافعة عنها، إذ قال في كلمةٍ له بعد التوقيع على محضر المعاهدة في باريس: «إنَّ البروتوكول الذي وقَّعناه لتوِّنا والذي يتوج سلسلة طويلة من الجهود المُضنية، سوف يُسجل في تاريخ سورية عهداً عظيماً»، ولكنه قال فيما بعد معقباً على المعاهدة: «لم تكن المعاهدة التي عقدناها مع فرنسا تحقيقاً لآخر أهدافنا الوطنية، ولكنها وسيلة لتحقيق آمالنا، إنها تفتح أمامنا طريقاً طالما بحثنا عنه للوصول إلى استقلالٍ كامل، استقلال غير مشروط وغير مشوب بالتحفظات، وهو الذي كافحنا من أجلهِ منذ خمسة عشر عاماً»[٢٧]. بينما أعلنت أحزاب وجهات أخرى معارضتها الشديدة للمُعاهدة ولسياسة الكتلة الوطنية إزاءها، كما سيتضح من المبحث التالي.

أسباب المواقف السورية المُعارضة للمُعاهدة

أضحت المعاهدة السورية – الفرنسية سنة ١٩٣٦ موضع جدل كبير في البلاد السورية، إذ تضاربت الآراء حولها، وتفاوتت القناعة في فائدتها لسورية، ومدى واقعية تحقيقها لمطلبي الاستقلال والوحدة للبلاد السورية، إذ أدَّت إلى الانقسام الوطني إزاءها، ففريق مؤيد للمعاهدة يرى «أنَّ جمعية الأمم تعد سورية تحت الانتداب، والشعب السوري يرفض هذا الانتداب، وما دامت النظرة قد تضاربت فلا بدَّ للخروج من هذا المأزق عن طريق المعاهدة كخطوةٍ أولى لتحقيق الغاية المنشودة»[٢٨].

أمَّا الفريق الثاني المعارض للمعاهدة فيرى

فيها تفريطاً بحقوق الأمة المشروعة في الوحدة والاستقلال، وأساساً للنكبات التي عاشتها البلاد فيما بعد، ويأتي في مقدمتها ضياع لواء الإسكندرونة السوري وضمَّه إلى تركيا[٢٩].

ويرى الباحث السوري (يوسف الحكيم) بأنَّ الشعب في سورية كان مندفعاً لتأييد المعاهدة وفرحاً بتوقيعها وتصديقها، حيث أنهم لا يرون في توقيعها إلَّا مقاومة للاستعمار ومحاربة للعدو الفرنسي، ولا ينظرون إلى الجوانب الإيجابية في المعاهدة، ويؤكد الباحث نفسه أنَّ تأييد الشعب للمُعاهدة كان بدون أنْ يعرف محتواها، وأنَّ الفئة المثقفة من رجال السياسة والمال على اختلاف ميولهم وأحزابهم لم تحفل بالمعاهدة لارتباطها بملاحق لا تتفق وتحقيق الحرية والاستقلال، ولفقدان ثقتهم بتنفيذها كما سبق لاتفاقيتي ١٩٢٦ و ١٩٣٣ السورية مع فرنسا[٣٠].

لقد واجهت المعاهدة حملة انتقادات ومعارضة شديدة من قبل أحزاب وهيئات وأفراد، كان لها مواقف مختلفة حسب تكوينها ومبادئها، ويرى الباحث السوري (عبد الرحمن الكيالي) أنَّ المعارضة من المعاهدة تنقسم إلى قسمين: «قسم مخلص في معارضتهِ، وقسم آخر غير مخلص، فالأول يبغي تقويم المعوج، والثاني يبغي هدم المبني ولو كان مستقيماً». ويرى أيضاً «إنَّ المعارضة للوطنيين والحكم الوطني التي برزت واشتدت وتلونت بشتَّى الصور والأسماء في عهد النضال وما بعده لم تكن كلَّها خالصةً لوجه الحق والوطن والمصلحة العامة، وكانت أيضاً من عمل الفرنسيين ومنعهم أو مالهم وحمايتهم، فكانت من عوامل الهدم التي استخدمها المستعمر لصد تيار الوطنية ومناهضة الانتداب، ولإظهار شعب سورية بمظهر المتعصب والاختلاف وتعدد الآراء. إنَّ المعارضة كلها كانت تتلون ولم يكن ممكناً الاتفاق معها»[٣١].

وهكذا يتضح أنَّ المعارضة متنوعة، فتارة تظهر كحركة دينية، وتارةً أخرى الحركة إصلاحية، وتارةً ثالثة كحركةٍ حزبية سياسية[٣٢]. بينما يرى آخرون أنَّ المعارضة السورية للمُعاهدة تضم أفراداً مثل المناضل عبد الرحمن الشهبندر، وجبهات وأحزاب شبه منظَّمة مثل الاتحاد الوطني العام والجبهة الوطنية المتحدة، ثمَّ الجبهة الشعبية وعصبة العمل القومي ورابطة العمل الشعبي، وأخيراً أحزاب منظَّمة كالحزب القومي السوري والاجتماعي والحزب الشيوعي والحزب القومي العربي[٣٣].

وكانت هناك جملة من الأسباب وراء تزايد حدَّة المعارضة لبنود المعاهدة التي وقعتها حكومة الكتلة الوطنية السورية مع فرنسا سنة ١٩٣٦، والتي يمكن إيجازها بما يلي:

(١) قضية لواء الإسكندرونة

يُشير الباحث (يوسف الحكيم) بأنَّ جميع السوريين المعارضين للحكومة، وحتَّى الموالين لها، قد عبَّروا عن استيائهم وأسفهم بعدم تحقيق مطلب الشعب بالوحدة الوطنية، وذلك بربط لواء الإسكندرونة بالدولة السورية حين تنظيم المعاهدة، سواءٌ حين تنظيم المعاهدة أو عند تصديقها من الجانب السوري، خلافاً لما جرى في ضم منطقتي اللاذقية والسويداء.. التي تمَّ ضمها للبلاد السورية في المعاهدة، ويُضيف الحكيم بأنه كلَّما ازدادت الإشاعات عن مصير الإسكندرونة سوءاً، ازداد القلق في نفوس السوريين وتوالت

التظاهـرات في العاصمـة دمشـق، يتقدمهـا أبنـاء اللواء وإخوانهم الدمشقيون[٣٤].

ويُشير تقرير المفوضيـة الفرنسية في دمشق الذي رفعتـه إلى وزارة الخارجيـة الفرنسيـة إلى موقـف الإضراب مـن قضيـة الإسكندرونـة، إذ أصدرت الأحـزاب بيانـاً في دمشـق في ١٧ كانـون الأول ١٩٣٧ هاجمـت فيـه الحكومة وسياستهـا المستمرة بالاستهانة بحقـوق الأمة في الاستقـلال والسيادة والوحـدة، وخاصةً ما يتعلَّق بموضـوع سلخ لواء الإسكندرونة وضمه إلى تركيا[٣٥].

ويُشير (عبد الرحمـن الكيالي) إلى دور قضية لواء الإسكندرونـة في زيادة حدة المعارضـة للمُعاهدة، بقولـهِ: «فلما خسرت الحكومة قضيـة اللواء زادت الحملات على مردم وعلى الوزارة»[٣٦].

(٢) سوء الوضع الاقتصادي

كان سوء الأوضـاع الاقتصادية في سورية نتيجة لانخفـاض الفرنك الفرنسي الـذي ترتبط بهِ الليرة السوريـة، سبباً لزيـادة المعارضـة ضـد الحكومـة الوطنيـة وللمُعاهـدة التي ربطـت سورية بالجانب الفرنـسي، إذ اعترفـت الحكومـة الفرنسيـة بسـوء الوضع الاقتصادي في الدول الواقعة تحت انتدابهم خـلال سنـة ١٩٣٦ وما بعـده، وأشـار الفرنسيون إلى دور (بنـك سوريـة ولبنـان الكبـير) في الأزمـة الاقتصادية التي تتعرض لها سورية[٣٧]. ففي دمشق وبسبـب غـلاء أسعـار الخبـز والزيتـون والدقيق، قامـت مظاهـرات سقـط فيهـا ضحايا مـن قوات الـدَّرك والشعـب[٣٨]. كما قامـت النسـاء في مدينة حمـص في وسط سوريا في ٦ تمـوز ١٩٣٦ بمظاهرةٍ أمام البلدية وطالبن بضرورة توفير التموين، وبعد ظهـر اليوم نفسه قامت مئات من النساء بمحاصرة المحافـظ واستدعـى الأمـر استخـدام القـوات لتفريقهـن، ثمَّ تجمعن من جديـد معلنين تألمهم من الجوع ورفضـوا المعونة الدمشقية، وطالبن بالدقيق المحلي، فتوجب مراعاة مطالبهن[٣٩].

(٣) قانون الطوائف

مثَّلـت السياسـة الطائفيـة أبرز مظاهـر السياسة الفرنسي في البـلاد السورية، إذ كان حماية الأقليات المسيحيـة مـن ذرائـع التدخل الفرنـسي في سورية، وكـان صـدور قانـون الطوائـف المعـدَّل قانـون الأحوال الشخصية رقم ١٤٦/ ل.ر. في ١٨ تشرين الثـاني ١٩٣٨، والذي نُشر في الجريـدة الرسمية في ١٥ كانون الأول ١٩٣٨، أحد الأسباب الرئيسة في تزايد المعارضة للمُعاهدة وللحكومة التي وقَّعتها، وسبَّب هيجاناً شديـداً في البلاد السورية لأنه أساء للدين الإسلامي، وقد انتقدت الأحزاب الحكومة لقبولها هذا القانون[٤٠].

(٤) رفض البرلمان الفرنسي تصديق المعاهدة

لعلَّنـا لا نعدو جانب الحقيقة إذا قلنا إنَّ نصوص المعاهـدة ذاتها كانت سبباً لظهور المعارضة لها، وأنَّ ملاحـق المعاهدة زادت من قوة تلك المعارضة، كما أنَّ تأخـر الجانب الفرنسي في تصديق المعاهدة تحت حُجج واهية ساعد على تقوية حملات المعارضة على المعاهدة وعلى الحكومة السورية، واضطرت فرنسا إلى الإشـارة بتقاريرهـا إلى أنَّ قدم عـرض المعاهدة على برلمانهِ قد أقلق الشعب السوري وزاد من حدَّة معارضة أحزابـه للمُعاهدة، ولعـلَّ تلك المعارضة أخذت بالتزايد بعد رفض البرلمان الفرنسي تصديق المعاهدة تحت ذريعة تردي الأوضاع وخطر اندلاع الحـرب العالميـة الثانيـة، ممَّـا يتطلَّب بقـاء قواتها في

المنطقة لمواجهة الأخطار المُحتملة[٤١].

(٥) موقف الحكومة السورية من الأحزاب المعارضة

من الأسباب الرئيسة التي أدت إلى ارتفاع حدَّة المعارضة، موقف حكومة الكتلة الوطنية تجاه الأحزاب المعارضة وصحفها، اذ كانت الحكومة تردُّ على موقف المعارضة وانتقاداتها للمُعاهدة والحكومة باتهاماتٍ مختلفة تُسيء إلى سمعة المعارضة[٤٢]، وهدَّدت باستخدام القوة المفرطة تجاه أفرادها وصحافتها[٤٣]، وكانت التقارير الفرنسية قد أشارت إلى سياسة الحكومة السورية المتشددة تجاه أحزاب المعارضة وصحافتها، بل حتَّى الصحافة الأجنبية الواردة إلى سورية والتي تحمل اتجاهات النقد والمعارضة، إذ كثيراً ما أصدرت الحكومة بعد إقرارها للمُعاهدة قراراتٍ تقضي بإيقاف الصحافة الوطنية ومنع دخول الصحافة الأجنبية، فقد عطَّلت في ١٨ كانون الأول ١٩٣٧ صحيفة (الجزيرة) الدمشقية، وكذلك عطَّلت صحف الأهالي والأيام والقبس وضوء الشمال التي تصدر باللغة الفرنسية، كما منعت كثير من الصحف اللبنانية والتركية والمصرية من الدخول إلى البلاد على فتراتٍ مختلفة، إلَّا أنَّ هذه الإجراءات لم تنفع في وقف تزايد المعارضة وتفاقمها[٤٤].

اتجاهات ومواقف أحزاب المُعارضة السورية تجاه المُعاهدة

الحقيقة إنَّ المعارضة السورية للمُعاهدة لم تكن من فئة واحدة أو ذات مظهر واحد، بل تنوعت وتعدَّدت جبهاتها واختلفت أسباب ومراحل نشوءها وتباينت أساليبها وتوجهاتها، ولعلَّ من أبرزها:

(١) الجبهة الوطنية المتحدة (جماعة الشهبندر)

تأسَّست الجبهة الوطنية المتحدة في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٣٥، وكان من أبرز قادتها منير العجلاني، والدكتور عبد الرحمن الشهبندر، وزكي الخطيب الذي تعتبره الوثائق الفرنسي بأنه أمين سر الجبهة[٤٥]، وحدَّدت الجبهة أهدافها في أنْ «يكون للأمة العربية وطن مستقل واحد وعلم واحد، وقصرت جهودها على سورية لتحريرها والعمل على توحيد المناطق الساحلية والداخلية السورية، مع اجتناب العمل قاعدة اللامركزية على أنْ يستفتي جبل لبنان بحدوده سنة ١٩١٤ لتقريره مصيره»، وتقبل بعقد معاهدة مع فرنسا تضمن إلغاء الانتداب والاعتراف بالاستقلال والسيادة والوحدة مثل المعاهدة العراقية، مع مراعاة الفارق الزمني، وتنبذ الطائفية وترفض التفريق بين أبناء الوطن الواحد؛ لأنهم متساوون في الحقوق والواجبات ولا فضل لأحدهم على الآخر إلَّا بنسبة كفاءته وتضحيته وإخلاصه لأمته ووطنه»[٤٦].

وقد أعلنت الجبهة موقفها من المعاهدة ببيانٍ جاء فيه: «إنَّ المعاهدة بعيدة عن تحقيق الاستقلال الناجز والحرية التامة»، وهاجمت الجبهة في بيانها الذي صدر في دمشق بتوقيع أمين سرها زكي الخطيب، في ١٦ كانون الأول ١٩٣٧، باستهانتها بحقوق الأمة في الاستقلال والسيادة والوحدة بتوقيعها المعاهدة مع فرنسا سنة ١٩٣٦[٤٧].

وكان الدكتور عبد الرحمن الشهبندر من أبرز معارضي هذهِ المعاهدة، وقد نشر مقالتين ذكر فيهما عيوب المعاهدة وتقصير الحكومة في توقيعها، إذ رأى أنَّ هذهِ المعاهدة لا تحقق مطالب الأمة في

الحرية والاستقلال[٤٨]، واستمر الشهبندر في خطبهِ بانتقاد المعاهدة، حيث قال في إحداها: «هذهِ هي الحكومة التي قالت وأطنبت كما شاءت أنْ تُغالي وتُطنب في المعاهدة التي أتت بها، فسكتنا على مضض ولم نُبدِ إلَّا نقداً بريئاً ومقابلة علمية تاريخية بين تلك المعاهدة[٤٩] – عروس الشرق – وبين المعاهدة العراقية فوجدنا البون شاسع، ولكننا رأينا الناس في البلاد مندفعين إلى تأييدها فانتظرنا وكتمنا ما في نفوسنا على أنْ نعود إلى ذكره حتَّى حان الحين، فقد كُنَّا موقنين بأنَّ عيوبها ونقائصها تظهر حين تطبيقها»[٥٠].

وهكذا أصبح الشعب يلتف حول عبد الرحمن الشهبندر حتَّى أصبح الزعيم الأول على الصعيد الشعبي[٥١]، ويحدد الباحث (نصوح بابيل) أسباب انتشار حركة الشهبندر السياسية وكيفية جعله يمثل الزعيم الشعبي الأول في سورية إلى ما يأتي[٥٢]:

(١) الانتقادات الكثيرة التي تعرضت لها الكتلة الوطنية نتيجة توقيعها للمُعاهدة وملاحقها، والتي أغضبت الأحزاب المعارضة في البلاد وأحدثت موجة من الانتقادات الشعبية العنيفة ضدَّها.

(٢) وقوف حكومة الكتلة الوطنية من قضية لواء الإسكندرونة موقف الضعيف المتخاذل مع فرنسا، في الوقت الذي كان الشعب السوري يُطالب بوحدة الأراضي السورية.

(٣) سياسة الكتلة المُعادية للأحزاب وخنق الصحافة التي تعارضها.

(٤) تعرض الكتلة نفسها إلى الانقسامات، إذ كان عدد من أعضائها أعلن معارضته لسياسة الكتلة وحكومتها، ممَّا أكسب المعارضة قوة ونفوذاً.

ونتيجة للمُعارضة الشديدة للمُعاهدة، أرسلت الحكومة أمراً باحتجاز الشهبندر في منزلهِ ببلودان لعدَّة أشهر، ومنع اتصاله برفاقهِ من أعضاء الجبهة أو بأبناء الشعب، وقد تذرعت الحكومة بذلك حفاظاً على الأمن الداخلي مع عدم الإضرار بحياتهِ الشخصية حتَّى يُفرج عنه، وهكذا وضع تحت المراقبة الشديدة لرجال الشرطة والدَّرك وأخذوا مواقعهم أمام منزلهِ في بلودان على مدار الساعة[٥٣].

(٢) عُصبة العمل القومي

تأسَّست عُصبة العمل القومي سنة ١٩٣٣ من الشباب المثقف في سورية ولبنان الذي انشق عن الكتلة الوطنية، فعقدوا أول اجتماعٍ لهم في لبنان، وأبرز قادتها في سورية: عبد الرزاق الدندشي، وفهمي المحايري، وصبري العسلي، وزكي الارسوزي[٥٤].

بينما يُرجح الباحث (منير الريس) تأسيس العُصبة إلى موقف الوزيرين جميل مردم ومظهر رسلان عضوي الكتلة في الحكومة سنة ١٩٣٣ حين استقلا مرغمين بسبب مشروع معاهدة ١٩٣٣، إذ تسرَّبت الأنباء إلى الشباب الوطني على التكتل الحزبي المحلي ودعوا إلى تأسيس حركة عربية تسمو على القضايا المحلية التي شغل بها المُستعمر الفرنسي الشعوب العربية وألهاهم عن قضيتهم الكبرى في الوحدة[٥٥].

وقد حدَّدت العُصبة مبادئها القومية في مؤتمرها التأسيسي، الذي حلَّل فيه «حال العرب وعدَّد ما يراه من نقاط الضعف، وركَّز على خطر الاستعمار

وآثاره، وبيَّن نقاط القوة من عظمة التاريخ العربي ورابطة اللغة وغيرها، وعدَّد الأهداف العليا للعُصبة في سيادة العرب واستقلالهم والوحدة العربية الشاملة، وهاجم سلاح الاستعمار في ذريعة الأقليات، كما حلَّل الوضع الاقتصادي وهاجم التفرقة الاقتصادية، وطالب بمؤتمرٍ قومي عربي لبحث القضايا السياسية كالوحدة وفلسطين والاستعمار في المغرب العربي والقضايا الاجتماعية والاقتصادية»[٥٦].

ويرى الباحث (مصطفى الشهابي) بأنَّ «عصبة العمل القومي من الجمعيات التي عملت عملاً يُذكر في مصلحة الوطن، وكان مركزها في دمشق ولها فروع في أهم المدن السورية، وهدفها استقلال البلاد العربية واتحادها»[٥٧].

وقد أعلنت العُصبة معارضتها لمعاهدة ١٩٣٦ بين سورية وفرنسا، كما أنها أعلنت رفضها لقبول المعاهدة؛ لأنها كانت تعتبر مبدأ التعاهد مع فرنسا وسيلة لانتزاع الاعتراف من الأمة بإقرار فرنسا على سياستها الانتدابية[٥٨].

وتعبيراً عن هذا الرفض عقدت العُصبة مؤتمراً في الثامن من تشرين الأول ١٩٣٦ في دمشق، خرج ببيانٍ جاء فيه: «على الرغم ممَّا يميز المُعاهدة من تعابير المُساواة التامة بين الفريقين المتعاقدين، وتنازل الفريق الفرنسي عن حقوقٍ كان يدعيها، فإنها تنتقص السيادة وتخرج من منطوق المصالح الضرورية.. فعُصبة العمل القومي التي تُقدر جهود العاملين في الحقل الوطني في داخل البلاد وخارجها، وما زالت على قناعتها بأنَّ الاستقلال لا تؤمنه العقود والبنود، بل تؤمنه ميزات الشعب وكفاءته وحُسن استعداده لمُجالدة الحوادث وصراع الحياة»[٥٩].

كما أبدت العُصبة نشاطاً متميزاً في قضية لواء الاسكندرونة، حيث طالبت بضرورة تشكيل وفد من الوطنيين السوريين من شكري القوتلي وزكي الارسوزي للدفاع عنها، بدلاً من الوفد المشكَّل من عبد الرحمن الكَيالي وحسن جبارة[٦٠].

وهكذا اتخذت العُصبة موقف المعارضة للمُعاهدة وللكتلة الوطنية، وكان مجال نشاطهم الطلَّاب في المدارس الثانوية والجامعات، فانتشرت الحياة الحزبية بين الطلبة، وعملت العُصبة على توحيد اللباس بين أعضائها واعتبار «السيدراة لباس للرأس»[٦١].

وكانت معارضة العُصبة للحكومة السورية استمراراً لمعارضتها للمُعاهدة ولمبدأ المُعاهدة ذاته، واتُهمت بأنها تعارض الحكم لتحل محل الكتلة الوطنية في الزعامة الشعبية[٦٢].

وقد وحَّدت عصبة العمل القومي جهودها مع جماعة الشهبندر في معارضة المُعاهدة والحكومة، وكانت تستغل كل فرصة للتظاهر ضدَّ الحكومة والاصطدام بأنصار الكتلة الوطنية، وكان أغلب التظاهرات تخرج يوم الجمعة وخاصةً من المسجد الأموي بعد صلاة الجمعة، إذ يستغل المعارضون تجمع المُصلين ليخطبوا بهم ويحرضوهم على التظاهر ضدَّ المُعاهدة وسياسة الحكومة إزاءها؛ لذلك كانت دوائر الشرطة على استنفار يوم الجمعة لمواجهة التظاهرات[٦٣].

(٣) الحزب القومي السوري الاجتماعي

أسَّس أنطوان سعادة الحزب القومي السوري الاجتماعي سنة ١٩٣٣، وانتشر الحزب بين طلَّاب

الجامعة الأمريكية في بيروت[٦٤]، وقد أعلن الحزب ببيان موقفهِ من المُعاهدة معلناً رفضه لبنودها، وأنه يؤيد من حيث المبدأ وحدة سورية مع لبنان[٦٥]، وقد وجد في مواد المُعاهدة ما يعارض إيمانه بوحدة سورية الطبيعية، وكان الحزب قد قدَّم مذكَّرةً إلى الوفد الذاهب للتفاوض إلى باريس يوصيه بوضع تحفظات في المُعاهدة «من أجل العقيدة القومية في لبنان، وترك الباب مفتوحاً لاتصالهِ بالشام في المستقبل»، وقد سلَّم هذهِ المذكرة في محطة رياف قبل سفر الوفد بالقطار[٦٦].

وقد أكَّد الحزب موقفه من المُعاهدة بأنه «قرَّر التعاون مع الكتلة في موضوع وحدة سورية ولبنان، وطالب بالإصرار عليها وتأكيدها في المُعاهدة، ولما ظهر أنَّ المُعاهدة لم تشمل لبنان ولا سورية الجنوبية (فلسطين)، وجَّه الحزب انتقاداته الشديدة للمُعاهدة ووصفها ليس الموقف الحاسم لبلوغ حقوق الأمة، واتهم الحزب القومي السوري أعضاء الكتلة الوطنية «بأنهم عَمِلوا على تحريك الجماعات في الداخل وحملوها على الهياج وإقفال المؤن والمطالبة بعقد معاهدة تحل محل الانتداب، ولكنهما لما تيقنوا من الخطر الذي أحدق بهم حيث تدخل الجيش الفرنسي في الأمر، وأصدروا بياناً إلى الشعب دعوه فيه إلى العودة إلى مجرى الحياة العادية وترك الأمر لهم ليعالجوه بطرقهم السياسية»، وأشار الحزب القومي إلى أنَّ أعضاءه من الطلَّاب شاركوا مع بقية الطلَّاب بمقاومة البيان وطالبوا بالاستمرار بالإضراب[٦٧].

(٤) حزب الشباب الوطني

بمناسبة ذكرى المولد النبوي الشريف سنة (١٩٢٨)، أقام فخري البارودي أحد أعضاء الكتلة الوطنية حفلةً بالمناسبة في مصيف بلودان، ثمَّ تطور ذلك إلى اجتماع سياسي للشباب نتج عنه تأسيس منظَّمة سياسية خاصة بالشباب عُرفت بـ«الشباب الوطني»، وقد أعلنت المنظَّمة مبادئها على «أنها هيئة قومية عربية غايتها تحرير سورية الطبيعية وتوحيدها، والعمل في سبيل تقارب البلاد العربية واتحادها»[٦٨].

وكان تنظيم الشباب الوطني على نمط الكتلة الوطنية، واعتبرت الصف الوطني الثاني بعد الكتلة الوطنية؛ لذلك عندما تقرر البدء بمفاوضات معاهدة ١٩٣٦ مع فرنسا، أعلن جيل الشباب في الكتلة عن رغبتهِ في الإسهام في المفاوضات، إلَّا أنه استبعد الأمر الذي دفعهم إلى الانضمام للمُعارضة، وأخذوا يوجهون الانتقادات للمُعاهدة ولزعماء الكتلة الوطنية[٦٩].

كما انتقد الشباب الوطني سياسة الحكومة في عدم تعيين الخريجين في الوظائف الحكومية، فاندفع الشباب إلى الانشقاق والمعارضة؛ لأنهم لم ينالوا حظهم من الوظائف التي كانت توزَّع على أُسسٍ غير قانونية، ويُعلق (عبد الرحمن الكيالي) وهو أحد زعماء الكتلة الوطنية على ذلك، بقولهِ: «إنه قبل الحكم الوطني في سورية كان المتعلِّمون خريجو المدارس يطرقون أبواب الحكومة لينالوا وظيفة فيصدون عنها إذا كانوا من الوطنيين، وأمَّا الأنصار فيُفتح لهم الباب على مصراعيه وتُعطى لهم الوظيفة ولو اختل الميزان»»، وقد أشارت إحدى التقارير الفرنسية عن سوء وضع الشباب ومطالبتهم بالتعيين[٧١]. وقد اتهم عبد الرحمن الكيالي الشباب الوطني بأنهم يعملون لمصالحهم الخاصة، إذ ألغوا حزباً خاصاً بهم سنة ١٩٣٩

سمَّوه (حـزب الشبـاب الوطني)، وأنهـم «اتخذوا السلبيـة هدفـاً لسـتر مقاصدهم، وأنهـم وقفوا من المُعاهـدة فوقـف المحارب»، كـما يذكر أيضـاً: «إنَّ بعـض الذيـن رغبـوا في المعارضـة انضمـوا إليهم لمُحاربة الكتلة الوطنيـة والحكومة، وتستروا بستار الاستقلاليـة مطالبـين أنْ يكـون الاستقـلال تامـاً ناجزاً»[٧٢].

ويبدو أنَّ اتهامات الكَيـالي ضد الشباب الوطني جاءت بعـد قرار الشبـاب الوطنـي الانفصال عن الكتلـة والاستقـلال في سياستهـم عنهـا، إذ أقـام الحـزب حفلـةً في دمشـق في أوائـل آذار ١٩٣٩ بمناسبـة افتتاح مكتبهِ الجديد، وقـد دعا إليه زعماء الكتلـة الوطنيـة، ومنهـم: جميل مـردم، وسعد الله الجابـري، ولطفي الحفـار، وشكـري القوتلي، وقد أعلن الشبـاب استقلالهم التام عـن الكتلة مندين بسياسـة التكالب عـلى الحكم التـي اتبعتها الكتلة، وأعلنوا رفضهم للمُعاهدة لأنها لم تحقق لهم الوحدة والاستقـلال، وطالبوا بالرجـوع إلى الشعب؛ لأنه مصـدر السلطات، وبـدأوا الإضراب العـام حتَّى تحقيق المطالب المشروعة[٧٣].

ويُشير الكيالي بالقـول: «إنَّ الشباب الوطني هو المحـرض عـلى الإضراب؛ لأنهم أصحـاب شعور حسَّـاس وآمـال عظـام تدفعهـم حـرارة شبابهـم وحاجة الشباب المثقف»[٧٤].

(٥) الحزب القومي العربي

شَهِـدت المعارضة السورية ضدَّ المُعاهدة أطراف حزبيـة أخـرى أقـل تأثـراً وأضيـق انتشـاراً، منهـا (الحزب القومي العـربي) الذي انضم إليه عدد من الشبـاب السوري المثقف متأثراً بدعوته إلى الوحدة العربية، وكانت نشأة الحزب القومي العربي سرية، وقـد عـارض المُعاهـدة السوريـة – الفرنسية لسنة ١٩٣٦، واتهـم رجـال الكتلـة الوطنيـة بإسراعهم بتوقيع المُعاهدة وتصديقها[٧٥].

موقف فرنسا من المُعارضة السورية للمُعاهدة

كـان الفرنسيـون يراقبـون تطـورات الأوضـاع في سويـة أثنـاء وبعد توقيـع معاهدة سنـة ١٩٣٦، وأشـاروا في تقاريرهـم إلى المُعارضـة السوريـة للمُعاهـدة، بالقول: «إنها ظهرت منذ إنضاج بوادر المُعاهدة ثـمَّ بعد عقدها»، وأشار أحـد التقارير إلى أنَّ «سياسة الفئة التـي تبناها الفرنسيون في السلطة تـؤدي إلى ازدياد المقاومـة»، وجاء في التقرير أيضاً: «إنَّ جميـل مـردم وجماعتـه الذين استلمـوا السلطة وجـدوا فيها وسيلـةً لإشباع رغباتهـم وأحقادهم؛ بسبـب تمكنهم مـن نـزع السلطة مـن معارضيهم، وهـذا جـزء مـن عِلـل مرضيـة في الإدارة المشرقية والتي منهـا المُحاباة والمحسوبية، وإنَّ حزب الكتلة الوطنيـة الـذي استلم الحكـم بمساعدتنـا لم يعمل شيئـاً للتحرر مـن هذهِ العيـوب المخيفـة، بل جرَّد سلاحه بتنفس العداء المتنامي»[٧٦].

وأشـارت التقاريـر الفرنسيـة إلى أنَّ المعارضـة السوريـة للمُعاهـدة وجدت لهـا في الصحافة التي تمثـل كلَّ الاتجاهـات بشـكلٍ كبير وسيلـةً لإعلان موقفهـا. فكانت الحكومة تمنع نشر صحف جديدة أو تمنـع بعضها عن الصدور أو توقف بعضها لفترةٍ محدودة»[٧٧].

وكـان الفرنسيـون يتابعـون مواقـف الزعامات السورية فضـلاً عن مواقف الأحزاب والاتجاهات

الأخرى، ويعرفون تماماً مواقف الجميع تجاه المُعاهدة، ومن جملتهم مواقف الدكتور عبد الرحمن الشهبندر وجماعته، إذ تُشير أحد التقارير الفرنسية إلى أنَّ وزير فرنسا المفوض في مصر قد بعث رسائل إلى وزير الخارجية الفرنسي أبلغه فيها بموقف الزعيم الشهبندر وتحركاته، ووصفه بأنه: «الصوت الشاذ الوحيد المعارض للمُعاهدة بين مواقف الثناء والمديح لها من قبل المواطنين والسوريين المقيمين في مصر، فالشهبندر وزير قديم عند الملك فيصل ومحكوم بالإعدام بجريمة الحق العام، ولاجئ في مصر، وقد نشر في المقطَّم برقيته إلى هاشم الأتاسي رئيس الكتلة الوطنية في دمشق، وإلى زكي الخطيب أمين سر الاتحاد الوطني العام، وصبري العسلي أمين سر رابطة العمل الشعبي، والتي تنص على: «إنَّ نص المعاهدة أثبت تشاؤمنا؛ لأنه لا يُحقق آمالنا الأساسية. إنَّ القرار يبقى بيدي أيدي الأمة نعتمد، على بصيرتكم»، وهي بتاريخ ٢٥/ ١٠/ ١٩٣٦، ويستمر الوزير المفوض بتقريره إلى وزير الخارجية، قائلاً: «وحسب معلوماتي فإنَّ الدكتور الشهبندر كان يعتمد على أصدقائه في دمشق أنهم كانوا سيتدخلون بمناسبة توقيع المُعاهدة؛ للحصول على الفائدة بتأمين عفو يشمله»[٧٨].

كما أنَّ المفوضية الفرنسية في بيروت أرسلت إلى وزير الخارجية الفرنسي نص البرقية المُرسلة من عبد الرحمن الشهبدر وأسعد داغر سكرتير اللجنة التنفيذية، للمؤتمر السوري الفلسطيني في القاهرة، المرسلة إلى الوجهاء السوريين والصحف في دمشق بتاريخ ٢٥/ ١٠/ ١٩٣٦، إذ جاء في برقية أسعد داغر موقفه من المعاهدة بالنص: «إنَّ المعاهدة لا تحقق الآمال، بل ترتبط بها الأمة بأغلال جديدة»، كما أرسلت المفوضية أيضاً نص برقية زكي الخطيب الجوابية التي شجَّع فيها المعارضة لدى زعماء الحركة الوجودية في طرابلس أيضاً، وهي بتاريخ ٢٧/ ١٠/ ١٩٣٦، وجاء فيها: «إنَّ الجبهة تشكر صوت الحق المرتفع من قبلكم لتوضيح الآمال.. نثق بقيادتكم حتَّى النصر»[٧٩].

الخاتمة

ممَّا تقدم، يتضح أنَّ المُعاهدة السورية – الفرنسية سنة ١٩٣٦ قد واجهت معارضة شديدة، إذ أنَّ الزعماء والأحزاب في سورية لم يروا في المعاهدة تحقيقاً لمطالب الشعب في الاستقلال والوحدة، إذ أصبحت البلاد بموجب هذهِ المُعاهدة تعني ارتباط وتبعية باسم الصداقة والتحالف، واتصفت المُعاهدة بالحلول الوسطية وبرغبة كلٍّ من الطرفين السوري والفرنسي لتحقيق مصالحه، وهذا ما فسح المجال لتزايد حدَّة المعارضة اتجاهاتها، وبتعبيرٍ آخر إنَّ المُعاهدة أسهمت في حدوث انقسام كبير في الصف الوطني السوري؛ ولذلك تعدَّدت المواقف المعارضة من المُعاهدة بحسب المفاهيم والأفكار والمصالح والتوجهات للأفراد والأحزاب، وكانت هذهِ المعارضة موجَّهة للمُعاهدة وللكتلة الوطنية التي تبنَّت سياسة التعاقد مع الفرنسيين والارتباط بهم تحت مُسمَّى الصداقة والتحالف.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب العربية والمُعربة

(١) جورج كيرك، موجز تاريخ الشرق الأوسط، ترجمة: عمر الإسكندري، (مركز الكتب الشرق الأوسط للنشر، القاهرة، ١٩٥٧).

(٢) جوردن توري، السياسة السورية والعسكريون

(١٩٤٥-١٩٥٨)، ترجمة: محمود فلاحة، (دار الجماهير، بيروت، ١٩٦٩).

(٣) حسن الحكيم، عبد الرحمن الشهبندر (حياته وجهاده)، (الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٨٥).

(٤) خالد العظم، مذكَّرات خالد العظم، المجلَّد الأول، (دار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٨٣).

(٥) ذوقان قرقوط، المشرق العربي في مواجهة الاستعمار.. قراءة في تاريخ سوريا المعاصر، (مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧).

(٦) ذوقان قرقوط، تطور الحركة الوطنية في سورية (١٩٢٠-١٩٣٩)، (دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٥).

(٧) رفعت العسلي، كفاح سورية.. تاريخ مفصل جامع للقضية السورية والنضال السياسي في ديار الشام، (مطبعة ابن زيدون، دمشق، ١٩٧٣).

(٨) صلاح العقَّاد، المشرق العربي المعاصر، (مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٠).

ثانياً: الرسائل الجامعية

(١) عبد الرحمن الكَيالي، المراحل في الانتداب الفرنسي وفي نضالها الوطني (١٩٣٦-١٩٣٩)، (مطبعة الضاد، حلب، ١٩٦٠).

(٢) غالب العياشي، الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الفرنسي في سوريا، (مطابع شقر إخوان، بيروت، ١٩٥٥).

(٣) محمد حرب فرزت، الحياة الحزبية في سورية بين (١٩٠٨-١٩٥٥)، (منشورات دار الرواد، دمشق، ١٩٥٥).

(٤) مصطفى الشهابي، محاضرات في الاستعمار، (معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، ١٩٥٦).

(٥) منير الريس، الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي، (مطبعة ألف باء، دمشق، ١٩٧٦).

(٦) نجيب الامنازي، سورية من الاحتلال حتَّى الجلاء، (دار الكتاب الجديد، بيروت، ١٩٧٤).

(٧) نصوح بابيل، صحافة وسياسة سورية في القرن العشرين، (مطبعة رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ١٩٨٧).

(٨) وليد المعلِّم، سورية (١٩١٦-١٩٤٦).. الطريق إلى الحرية، (دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٨٨).

(٩) يوسف الحكيم، سورية والانتداب الفرنسي، (دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٨٣).

(١٠) سعد محسن عبد العبيدي، رياض الصلح ودوره السياسي حتَّى سنة ١٩٥١، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، ٢٠٠١.

ثالثاً: الوثائق الفرنسية

A. A. E., (Archive de Minister des Affair Estranges), Syrie - Liban (1930-1947).

الهوامش

(١) الحاج محمد أمين الحسيني (١٨٩٧-١٩٧٤): المفتي العام للقدس، ورئيس المجلس الإسلامي الأعلى، ورئيس اللجنة العربية العليا سنة ١٩٣٦، وأحد أبرز الشخصيات الفلسطينية في القرن العشرين. قاد الثورة الفلسطينية الكبرى ضدَّ الاحتلال البريطاني، وتمَّ القبض عليه إلَّا أنه هرب إلى لبنان ومنها إلى العراق ثمَّ تركيا حتَّى ألمانيا، حيث مكث فيها قرابة أربعة سنوات، وقد فُرضت عليه الإقامة الجبرية بعد نكبة حزيران ١٩٦٧، فهاجر إلى سورية ثمَّ إلى لبنان، حيث مكث فيها حتَّى وفاتهِ سنة ١٩٧٤ ببيروت، وشُيع بجنازةٍ رسمية حضرها الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، ودُفن في مقبرة الشهداء. للتفاصيل، يُنظر: أمين الحسيني.. قائد عربي فلسطيني.

www.ar.m.wipedia.org

(٢) ديارتيل، ولد في ٢٧/ تشرين الثاني/ ١٨٧٨، دَرَس الحقوق، ثمَّ تخرج من المدرسة السياسية، وفي ٢/ أيار/ ١٩٠١، أصبح ملحقاً بمكتب رئيس الوزراء، ورُقي إلى وظيفة سكرتير ثالث سنة ١٩٠٦، ثمَّ سكرتيراً ثانياً سنة ١٩٠٨، وبعدها عُين ملحقاً سياسياً وتجارياً سنة ١٩٠٩، وفي ٣٠/ تموز/ ١٩١٣ كُلِّف بأعمال السكرتير الأول في بكين، وفي أيلول سنة ١٩١٦ عُيِّن سكرتير أول في سيبيريا، وفي كانون الثاني ١٩٢٠ عُيِّن مفوضاً سامياً في القوقاز، وبعدها عُيِّن سفيراً لفرنسا في اليابان، ومن ثمَّ مفوضاً سامياً في سوريا ولبنان في تموز ١٩٣٣. للتفاصيل، يُنظر: سعد محسن عبد العبيدي، رياض الصلح ودوره السياسي سنة ١٩٥١، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، ٢٠٠١، ص٢١.

(٣) وليد المعلِّم، سورية (١٩١٦-١٩٤٦).. الطريق إلى الحرية، (دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٨٨)، ص٢٦٠.

(٤) مارست السلطات الفرنسية سياسة القمع والتنكيل بالوطنيين خلال مدَّة (٦٠) يوماً، إذ اعتقلت السلطات الفرنسية الآلاف واستشهد عدد كبير من المواطنين برصاص الفرنسيين حتَّى بلغ حوالي (٦٠) شخصاً. للتفاصيل، يُنظر: جوردن توري، السياسة السورية والعسكريون (١٩٤٥-١٩٥٨)، ترجمة: محمود فلاحة، (دار الجماهير، بيروت، ١٩٦٩)، ص٢٥.

(٥) محمد حرب فرزت، الحياة الحزبية في سورية بين (١٩٠٨-١٩٥٥)، (منشورات دار الرواد، دمشق، ١٩٥٥)، ص١٢٩-١٣٠.

(٦) ذوقان قرقوط، المشرق العربي في مواجهة الاستعمار.. قراءة في تاريخ سوريا المعاصرة، (مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧)، ص٣٩٥.

(٧) رفعت العسلي، كفاح سوريا (تاريخ مفصل جامع للقضية السورية والنضال السياسي في ديار الشام)، (مطبعة ابن زيدون، دمشق، ١٩٧٣)، ص١٦١.

(٨) عبد الرحمن الكَيالي، المراحل في الانتداب الفرنسي وفي نضالها الوطني (١٩٣٦-١٩٣٩)، (مطبعة الضاد، حلب، ١٩٦٠)، ج٤، ص١٠٥.

(٩) رفعت العسلي، المرجع السابق، ص١٦١.

(١٠) عبد الرحمن الكَيالي، المرجع السابق، ج٤، ص٢٣٧.

(١١) يوسف الحكيم، سورية والانتداب الفرنسي، (دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٨٣)، ص٢٤٩.

(12) Archive de Minister des Affaires Etrangeres, Syria – Liban, 1930-1947, vol.499, p.46.

(13) Ibid., p.46-47.

(14) Ibid., p.47.

(15) Ibid., p.47-49.

(١٦) خالد العظم، مذكَّرات خالد العظم، المجلد الأول، (دار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٧٣)، ص١٧٥.

(١٧) المرجع نفسه، ص١٧٥-١٧٦.

(١٨) عبد الرحمن الكَيالي، المرجع السابق، ج٤، ص٢٤٤.

(١٩) رفعة العسلي، المرجع السابق، ص١٦١.

(٢٠) عبد الرحمن الكَيالي، المرجع السابق، ج١، ص٢٤١.

(21) A. A. E., (S…….L), vol.495, p.201-202.

(22) Ibid., p.200.

(٢٣) عبد الرحمن الكَيالي، المرجع السابق، ج٤، ص٢٤٢-٢٤٣.

(٢٤) يوسف الحكيم، المرجع السابق، ص٢٧١.

(٢٥) خالد العظم، المرجع السابق، ج١، ص١٨١.

(٢٦) عبد الرحمن الكيالي، المرجع السابق، ج٤، ص٣٠٢.

(٢٧) للتفاصيل عن المواقف المؤيدة للمُعاهدة، يُنظر: عبد الرحمن الكَيالي، المرجع السابق، ج٤، ص٣٠٢-٣٠٦.

(٢٨) غالب العياشي، الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الفرنسي في سوريا، (مطابع أشقر إخوان، بيروت، ١٩٥٥)، ص٤٢٣.

(٢٩) نصوح بابيل، صحافة وسياسة (سوريا في القرن العشرين)، (مطبعة رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ١٩٨٧)، ص١٥٤.

(٣٠) للتفاصيل، يُنظر: يوسف الحكيم، المرجع السابق، ص٢٦٤.

(٣١) عبد الرحمن الكَيالي، المرجع السابق، ج٤، ص٤٨٠.

(٣٢) المرجع نفسه، ج٤، ص٤٨٥.

(٣٣) ذوقان قرقوط، تطور الحركة الوطنية في سورية

(١٩٢٠-١٩٣٩)، (دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٥)، ص١٧٦-١٨٣؛ منير الريس، الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي، (مطابع ألف باء، دمشق، ١٩٧٦)، ص٢٥٣-٢٥٤؛ محمد حرب فرزات، المرجع السابق، ص١٣٨-١٤٠.

(٣٤) يوسف الحكيم، المرجع السابق، ص٣٠٠.

(35) A. A. E., (S…L), vol.495, p.240.

(٣٦) عبد الرحمن الكَيالي، المرجع السابق، ج٤، ص٤٤٨.

(37) A.A.E., (S…L) Vol.495, P.243.

(٣٨) عبد الرحمن الكَيالي، المرجع السابق، ج٤، ص٤٤٨.

(39) A. A. E., (S….L), vol.495, p.243.

(٤٠) عبد الرحمن الكَيالي، المرجع السابق، ج٤، ص٤٢٥-٤٢٨.

(41) A. A. E., (S…L), vol.573, p.19-20.

(٤٢) عبد الرحمن الكَيالي، المرجع السابق، ج٤، ص٤٦٥.

(٤٣) نجيب الارمنازي، سورية من الاحتلال حتَّى الجلاء، (دار الكتاب الجديد، بيروت، ١٩٧٣)، ص١١٨-١١٩.

(44) A. A. E., (S…L), vol.496, p.24.

تقرير فرنسي إلى وزارة الخارجية الفرنسية، مؤرَّخ في تموز ١٩٣٨.

(45) A. A. E., (S…L), vol.405, p.44.

(٤٦) للتفاصيل عن أهداف الجبهة، يُنظر: ذوقان قرقوط، المرجع السابق، ص١٧٧.

(٤٧) غالب العياشي، المرجع السابق، ص٤٢٤.

(٤٨) حسن الحكيم، عبد الرحمن الشهبندر (حياته وجهاده)، (الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٨٥)، ص٢١١.

(٤٩) كان رئيس الوزراء جميل مردم قد صرَّح عقب توقيع المُعاهدة، بأنها "عروس الشرق". يُنظر: المرجع نفسه، ص٢١٤.

(٥٠) المرجع نفسه، ص٢١٧.

(٥١) محمد حرب فرزات، المرجع السابق، ص١٨٧.

(٥٢) نصوح بابيل، المرجع السابق، ص١١٥-١١٦.

(٥٣) حسن الحكيم، المرجع السابق، ص٢٣٠.

(٥٤) ذوقان قرقوط، المرجع السابق، ص١٠٥؛ محمد حرب فرزات، المرجع السابق، ص١٤٠.

(٥٥) منير الريس، المرجع السابق، ص١٠٢-١٠٣.

(٥٦) للتفاصيل، يُنظر: محمد حرب فرزات، المرجع السابق، ص١٣٨.

(٥٧) مصطفى الشهابي، محاضرات في الاستعمار، (معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، ١٩٥٦)، ص٢١٢.

(٥٨) ذوقان قرقوط، المرجع السابق، ص١٧٩.

(٥٩) المرجع نفسه، ص١٨٠.

(٦٠) محمد حرب فرزات، المرجع السابق، ص١٤٠.

(٦١) منير الريس، المرجع السابق، ص١٠٤.

(٦٢) المرجع نفسه، ص١٠٩.

(٦٣) المرجع نفسه، ص٢١٨.

(٦٤) صلاح العقَّاد، المشرق العربي المعاصر، (مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٠)، ص٤٠.

(٦٥) ذوقان قرقوط، المرجع السابق، ص١٨١.

(٦٦) محمد حرب فرزات، المرجع السابق، ص١٦٠.

(٦٧) المرجع نفسه، ص١٦٠-١٦١.

(٦٨) صلاح العقَّاد، المرجع السابق، ص٣٤؛ جورج كيرك، موجز تاريخ الشرق الأوسط، ترجمة: عمر الاسكندري، (مركز مكتب الشرق الأوسط للنشر، القاهرة، ١٩٥٧)، ص٣٠٣.

(٦٩) صلاح العقَّاد، المرجع السابق، ص٣٤.

(٧٠) عبد الرحمن الكَيالي، المرجع السابق، ص٤٣٣.

(71) A. A. E., (S…..L), vol.495, p.213.

(٧٢) عبد الرحمن الكَيالي، المرجع السابق، ج٤، ص٤٣٣.

(٧٣) منير الريس، المرجع السابق، ص٣٠٤-٣٠٥.

(٧٤) عبد الرحمن الكَيالي، المرجع السابق، ج٤، ص٥٣٧.

(٧٥) المرجع نفسه، ج٤، ص٤٨٠.

(76) A. A. E., (S…..L), vol.496, p.209.

(77) Ibid., p.209-210.

(78) A. A. E., (S…..L), vol.495, p.44-45.

(79) A. A. E., (S…..L), vol.495, p.54.

The position of the Syrian Opposition Toward the 1936 treaty
Analytical Documentary Study

Dr. Saad Mahdi Jaafar

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Abstract

1- The importance of the study: The stage of the Syrian-French treaty in 1936 is considered a distinct stage in the history of Syrian-French relations in general and the stage of the French occupation of Syrian lands in particular. The discussions that took place between the French and Syrian sides, which resulted in the 1936 treaty, constituted a realistic test drawn up by the French authorities to identify the ability of The Syrian country, its financial capabilities, and knowledge of its realistic tendencies to demand independence and sovereignty from the French occupation.

2- The problem of the study: The conditions of the treaty proved that the negotiating delegation dealt realistically in the negotiations with the French side, making many concessions regarding the people's demands for unity, sovereignty, and independence. Until the Syrian and French negotiators came to a point with some partial concessions made by the French negotiator, forced in the face of the strength and rise of the Syrian national movement to demand that the occupation be transformed into a treaty form guaranteeing their independence and sovereignty. Which resulted in opposition positions that varied according to their orientations, interests, and concepts, whether from national individuals or Syrian parties, against the formula of the treaty and the Syrian National Bloc Party, which adopted a policy of appeasement and pact with France.

3- Study hypothesis: The study was based on a basic hypothesis that the more the French occupier adhered to consolidating his interests in Syria, whether directly or as a form of an alliance treaty, the stronger the Syrian national opposition, as individuals and parties, would become.

4- Structure of the study: To investigate this important topic, the

study was divided into four main sections, which are as follows:

First: The Syrian-French treaty in 1936 and its ratification by the Syrian Parliament.

Second: The main reasons behind the Syrian positions opposing the treaty.

Third: The trends and positions of the Syrian opposition parties towards the treaty.

Fourth: France's position on the Syrian opposition to the treaty.

5- Study methodology: In documenting the events and analyzing them, the study relied on the descriptive and historical approaches and the analytical approach in explaining the developments in the negotiations and their impact on the Syrian and French sides, especially their opposition to the terms of the treaty.

6- Sources of the study: The unpublished French documents preserved in the archives of the Al-Assad Library in Damascus, the Syrian capital, had a great impact in clarifying the nature of the negotiations, the results they reached, and the positions of the opposition to them. The study also relied on various letters and books.

7- Results and recommendations: The study concluded by revealing the strong opposition faced by the Syrian-French treaty in 1936, as political leaders who were not members of the National Bloc found in the terms of the treaty an injustice to the national demands for unity and independence, as they saw that the Syrian country had become Under the terms of the new treaty, it means connection and subordination to France, but in the name of (friendship and alliance). The treaty was characterized by realistic, middle-of-the-road solutions based on the desire of both parties to achieve their interests, and this is what increased the strength of the opposition, as the treaty contributed to a major division in the Syrian national ranks, and therefore there were many Positions opposing the treaty according to the interests, orientations, ideas and concepts of Syrian opposition individuals and parties.